|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22) بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 3 للوثيقة 44-A** |
|  | **3 يونيو 2022** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) | |
| EPC 3 - مراجَعة القرار 101: | |
| الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت | |
|  | |

MOD EUR/44A3/1

القـرار 101 (المراجَع في بوخارست، 2022)

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالقرارات 102 و130 و133 و180 و197 (المراجَعة في بوخارست، 2022) لهذا المؤتمر؛

*ج)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*د )* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ﻫ )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، خاصة الفقرة 27 ج)، والفقرة 50 د) لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت؛

*و )* ببيان حدث الاتحاد الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10) ورؤية الحدث للقمة العالمية بعد 2015 اللذين تم اعتمادهما في هذا الحدث الذي تولى الاتحاد تنسيقه (جنيف، 2014) على أساس عملية المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين (MPP) مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجامع لكل أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأقرهما مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014) واللذين تم تقديمهما للاستعراض الشامل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ز )* بالرقم 196 من اتفاقية الاتحاد، الذي يدعو لجان دراسات تقييس الاتصالات بأن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

*ح)* بالقرار 23 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي للإنترنت؛

*ط)* بالقرار 69 (المراجَع في جنيف، 2022) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*ي)* بالقرار 64 (المراجَع في جنيف، 2022) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشره؛

*ك)* بالقرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ل)* بالرأي 1 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية؛

*م )* بالرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض؛

*ن)* بالرأي 3 (جنيف،2013 )، للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

*س)* بالرأي 4 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع؛

*ع)* بالرأي 5 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت؛

*ف)* بالرأي 6 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تفعيل عملية التعاون المعزز،

وإذ يدرك

*أ )* أن أحد أهداف الاتحاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم بصرف النظر عن العمر ونوع الجنس والموقع والإعاقة ومع مراعاة الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة وأفراد الفئات المهمشة، وكذلك النساء والأطفال؛

*ب)* أن أحد أهداف الاتحاد هو تشجيع وتعزيز مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وتعزيز التعاون المثمر والشراكات بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء؛

*ج)* أن على الاتحاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدة أمور من بينها تسهيل التقييس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية؛

*د )* أن أحد أهداف الاتحاد الأخرى هو تعزيز بناء القدرات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات وأفضل الممارسات من أجل تبادل المعلومات بشأن تنمية الاتصالات ونشرها،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة رحب بالتطور والانتشار الملحوظين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المدعومين بمساهمات القطاعين العام والخاص، إذ أصبحت هذه التكنولوجيات متغلغلة في جميع أنحاء العالم تقريباً، وتوفر فرصاً جديدة للتفاعل الاجتماعي وتتيح نماذج أعمال جديدة وتساهم في النمو الاقتصادي والتنمية في جميع القطاعات الأخرى، مع الإشارة إلى التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

*ب)* أن التطورات في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، بما في ذلك تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) والمستعملة من أجل الإنترنت والتطورات بشأن البروتوكولات، لا تزال تمثل قضية ذات أهمية حاسمة بوصفها أداة تمكينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG)، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية في القرن الحادي والعشرين؛

*ج)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة ستواصل تحويل الإنترنت والتحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن زيادة التوصيلية العالمية؛

*د )* الحاجة إلى الحفاظ على تعدد اللغات وتعزيزه على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع؛

*هـ )* أن الإنترنت تسمح بإدخال خدمات جديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم على تكنولوجيتها المتقدمة جداً، مثل التقدم المطرد في اعتماد الحوسبة السحابية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية الإلكترونية والتطبيقات الصوتية باستعمال بروتوكول الإنترنت والفيديو والتلفزيون في الوقت الفعلي (التلفزيون باستعمال بروتوكول الإنترنت) عبر الإنترنت، والتي تواصل تسجيل مستويات استعمال مرتفعة، على الرغم من وجود تحديات وأن الخدمات الجديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تحقيق مستويات أعلى من الفوائد الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، بتوفير قنوات جديدة بين المواطنين وشركات الأعمال والحكومات لتبادل المعارف وزيادتها فضلاً عن المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وعملهم مع تمكين نفاذ أعداد أكبر من الأفراد إلى الخدمات والبيانات التي ربما كانت صعبة المنال وباهظة الثمن قبل ذلك؛

*و )* أن الشبكات الحالية والمستقبلية القائمة على بروتوكول الإنترنت وما سيطرأ على بروتوكول الإنترنت من تطورات ستستمر في إدخال تغييرات جذرية في طريقة اكتساب المعلومات وإنتاجها وتبادلها واستخدامها؛

*ز )* أن تطور النطاق العريض والزيادة في الطلب على النفاذ إلى الإنترنت، خاصةً في البلدان النامية، يولدان الحاجة إلى توصيلية للإنترنت ميسورة التكلفة؛

*ح)* أن القرار 23 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يشير إلى "أن عناصر التكاليف التي تتحملها الجهات التي تتولى التشغيل، سواء أكانت إقليمية أم محلية، تتوقف جزئياً إلى حد كبير على نوع التوصيل (العبور، أو الحركة المتبادلة بين النظراء) وتيسر البنية التحتية للتوصيل ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها" فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

*ط)* أن القرار 23 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يعترف أيضاً بالحاجة ليس فقط إلى نشر البنية التحتية التقنية "بل أيضاً إلى اتخاذ تدابير لتعزيز تيسر المحتويات والتطبيقات والخدمات المحلية بمجموعة من اللغات وبأسعار ميسورة، مع توفير النفاذ إلى المحتوى المتاح عن بُعد بغض النظر عن الموقع"؛

*ي)* أن الرأي 1 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) يعتبر أن إنشاء نقاط التبادل للإنترنت (IXP) له الأولوية في التصدي لمشكلات التوصيلية، وتحسين نوعية الخدمة، وزيادة توصيلية الشبكة ومرونتها، وتعزيز المنافسة، وخفض تكاليف التوصيل البيني؛

*ك)* أن القرار 77 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 يعترف بعمل جمعية الإنترنت واتحاد نقاط تبادل الإنترنت والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم إنشاء نقاط تبادل الإنترنت في البلدان النامية لزيادة تحسين التوصيلية؛

*ل)* أنه ينبغي مواصلة بحث نتائج الدراسات بشأن تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت، لا سيما فيما يخص البلدان النامية، من أجل تحسين توصيلية الإنترنت ميسورة التكلفة؛

*م )* القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) من أجل النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية؛

*ن)* أن المهارات والإلمام بالمعارف ضروريان لتحقيق الأفراد أقصى استفادة من توصيلية الإنترنت؛

*س)* أن زيادة توصيلية الإنترنت الدولية تضيق الفجوة الرقمية لجميع المواطنين، ولكن خصوصاً للفئات الضعيفة في المجتمعات الريفية النائية التي تفتقر إلى الخدمات، فضلاً عن النساء والأطفال؛

*ع)* أن استعمال الخدمات والنفاذ إلى المعلومات بدعم من الشبكات والخدمات الحالية والمستقبلية القائمة على بروتوكول الإنترنت يمكن أن يمكّن الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة؛

*ف)* أن الاستثمار والمنافسة من جانب القطاع الخاص هما المحركان الرئيسيان لتطوير البنية التحتية للاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد قد أحرز تقدماً كبيراً وقام بدراسات عديدة بشأن تعزيز البنية التحتية واستعمال شبكة الإنترنت في البلدان النامية، من خلال خطة عمل حيدر آباد لعام 2010 وخطة عمل دبي لعام 2014 وخطة عمل بوينس آيرس لعام 2017، والآن خطة عمل كيغالي لعام 2022 والتي أيدت استمرار هذه الدراسات، من خلال جهوده لبناء القدرات البشرية مثل مبادرته لإنشاء مركز التدريب عبر الإنترنت؛

*ب)* أن العمل مستمر في الكيانات والمنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فريق التوجيه المعني بالقبول العالمي، ومؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN)، ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR)، والمنظمات الإقليمية المعنية بميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت، واتحاد نقاط تبادل الإنترنت، والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت للنهوض بقابلية التشغيل البيني والتقييس واستنباط ونشر تطبيقات وخدمات جديدة وتوصيلية دولية ميسورة التكلفة، خاصةً في البلدان النامية؛

*ج)* أن الاتفاق العام للتعاون بين قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد وجمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، المشار إليه في الإضافة 3 من السلسة A من توصيات قطاع تقييس الاتصالات، لا يزال قائماً،

وإذ يعترف

*أ )* بأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت قد تطورت لتصبح وسطاً يتم النفاذ إليه على نحو واسع لأغراض التجارة والاتصالات في العالم، ولذلك تقوم الحاجة إلى مواصلة تحديد الأنشطة المتصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت فيما يتعلق بما يلي، على سبيل المثال:

’1‘ البنية التحتية والتشغيل البيني والتقييس؛

’2‘ تخصيص الأسماء والعناوين في الإنترنت؛

’3‘ نشر المعلومات المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والآثار والفرص المترتبة على تطورها ونشرها بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما البلدان النامية؛

’4‘ الدعم والمشورة المتاحان للدول الأعضاء في الاتحاد، واللذان يقدمهما الاتحاد والكيانات والمنظمات الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، ولا سيما البلدان النامية؛

*ب)* بأن أعمالاً هامة بشأن المسائل المتصلة ببروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت تجري في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئات دولية أخرى ومع أصحاب المصلحة؛

*ج)* بأن نوعية الخدمة في الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ينبغي أن تتسق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد والمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

*د )* بأن المصلحة العامة تقتضي أن تكون الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات الأخرى للاتصالات قادرة على التشغيل البيني وأن تحقق في الوقت نفسه، إمكانية الوصول والتوصيلية العالمية، أخذاً في الاعتبار الفقرة *ج)* أعلاه؛

*ﻫ )* بأهمية قابلية التشغيل البيني ونقل البيانات بسلاسة المدعوميْن بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصالات كعامل من أجل تمكين نمو الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي؛

*و )* أن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكات الاتصالات الأخرى يمكن أن تعزز التنمية المستدامة، وأنه ينبغي للسياسات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تنظر في التحديات البيئية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ،

يطلب من قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد

أن يطور ويعزز أنشطته التعاونية بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت مع المنظمات التي تضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، مثل مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد نقاط تبادل الإنترنت والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعترف بها فيما يتعلق بالتوصيل البيني مع شبكات الاتصالات القائمة والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية،

يطلب من القطاعات الثلاثة

مواصلة النظر في برامج عملها بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وبشأن الانتقال إلى شبكات الجيل التالي وإلى شبكات المستقبل وتحديث برامج العمل هذه، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الكيانات والمنظمات الأخرى وكذلك أصحاب المصلحة لصالح أعضاء الاتحاد، مع مراعاة أثر وفوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة،

يقرر

1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات المختصة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، بما فيها فريق التوجيه المعني بالقبول العالمي، ومؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، طبقاً لبرنامج عمل تونس، في سياق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة، من خلال اتفاقات تعاون، حسب الاقتضاء، والتشجيع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي وتعزيز التوصيلية الدولية الميسورة التكلفة؛

2 أن يستفيد الاتحاد ويعزز على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشئة عن نمو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، طبقاً لأهداف الاتحاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، مع مراعاة أهمية جودة الخدمات وأمنها ومعقولية أسعار التوصيلية الدولية للجميع وللبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

3 أن يحدد الاتحاد بصورة واضحة لجميع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وللجمهور بصورة عامة، بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة، جميع المسائل المتصلة بشبكة الإنترنت والتي تقع ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الاتحاد بموجب نصوصه الأساسية، والأنشطة المذكورة في الوثائق المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي يضطلع الاتحاد بدور فيها؛

4 أن يساعد الاتحاد أعضاءه في تحديد المشورة والدعم المتاحين من الكيانات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، والحصول عليهما، من أجل النهوض بتنمية الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ونشرها؛

5 أن يستمر الاتحاد في تعاونه مع المنظمات الأخرى المختصة ومع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن يؤدي النمو الذي تشهده الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، إلى جانب الشبكات التقليدية ومع أخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المزايا للمجتمع العالمي، وأن يستمر الاتحاد حسب الحاجة في المشاركة في أي مبادرات دولية جديدة متصلة بهذه المسألة بشكل مباشر مثل المبادرة المشكلة لهذه الغاية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشبكات عريضة النطاق في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنطاق العريض من أجل التنمية المستدامة؛

6 أن يواصل دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وفقاً لما تطالب به الفقرة 50 د) من برنامج عمل تونس (2005) وأن يدعو قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، وعلى الأخص لجنة الدراسات 1 إلى تقديم توجيهات استناداً إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بشأن الدعم وأفضل الممارسات المتاحة من قطاع تقييس الاتصالات، وجمعية الإنترنت، والرابطات الإقليمية لنقاط تبادل الإنترنت؛

7 مراعاة أحكام القرار 23 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، ولا سيما إجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت في البلدان النامية مع التركيز على آثار وتأثيرات نموذج التوصيل (حركة العبور والحركة المتبادلة بين النظراء)، والتوصيلية الآمنة عبر الحدود ونشر نقاط تبادل الإنترنت وتيسر البنية التحتية المادية للتوصيل المباشر واتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها،

يكلف الأمين العام

1 بمواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها (مرحلة جنيف لعام 2003 ومرحلة تونس لعام 2005)، والنظر في القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعتمدته الجمعية العامة كوثيقة ختامية بشأن استعراضها العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

2 بمواصلة إذكاء الوعي بالأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة لتوصيلية ميسورة التكلفة للجميع، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتوفير إمكانيات بناء القدرات للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لتوصيل غير الموصولين، بما في ذلك قيام المكاتب الإقليمية للاتحاد بتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف ومن خلال التآزر والتعاون مع الكيانات والمنظمات التي تضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

2 بتعزيز الوعي بين الدول الأعضاء وأعضاء الاتحاد بالدعم المتاح من الاتحاد ومن المنظمات الأخرى ذات الصلة من أجل تشجيع تطوير ونشر الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

3 بتوفير المعلومات اللازمة والتوجيهات الخاصة بأفضل الممارسات العملية فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار؛

4 بتنسيق الإجراءات الرامية إلى توفير التدريب والمساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في الأعمال الحالية التي تجريها قطاعات الاتحاد ومتابعة التقدم المحرز في هذه الأعمال؛

2 إلى زيادة التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين جميع الأطراف غير الحكومية وأصحاب المصلحة المهتمين وإلى تيسير مشاركتها في أنشطة الاتحاد في هذا المضمار وسائر الأنشطة الأخرى ذات الصلة الناجمة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)؛

3 إلى إذكاء الوعي بالأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة لتوصيلية ميسورة التكلفة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)